جعل الايمان مركبا من ثلاثة امور النطق والعمل وقد دل عليهما كلامه صريحا بقوله ناطقين وعاملين فلو فسر بالمصطلح عليه لم يلزم منه التعرض للتصديق صريحا تنبيه كاد الاولى ان يقدم الاخلاص على النطق وان كانت الواو لا تقتضي ترتيبا

لجيئه لو اي نعطف قوله وآمنوا على قوله فهدي من وفقه بناء على ان المراد من الهداية مطلق الدلالة فهي سبب ايمانهم بالله مسبب افاد مع وفيه ان العطف بالفاء يستلزم السببية

وفيه تقديم وتاخير التقديم والتاخير في الاحوال الثلاثة لاني لم اجد فقط فلا وجه للتخصيص المخلصا جمع فاصلة وهي في النثر بمنزلة القافية في الشعر وفي حلية الكلام اي زينة الكلام اي بترتيب الكلام بها وهو خلاف الظاهر اقول لا مخالفة وانما ذكر هنا لايمان الكامل وما يساوي مرادفه اصل الايمان وهذا هو المشهود اي ما ذكره لا مركبا من اثنين فقط هو المشهود وقد علمت ان لا مخالفة ثم اقول والمشهود خلاف ما ادعى انه المشهود اذ المشهور ان الايمان الذي يكون به ناجيا من العذاب المخلد التصديق القلبي فقط وان لم ينطق كذا بحيث لو طلب منه النطق لابى به ولم يأت فيجزيه عن ذلك الاشارة اي والاشارة قايمة مقام النطق الذي لابد منه في الايمان اي فلا يكون مؤمنا عند الله الا اذا اتى بتلك الاشارة هذا على ما اد عوا انه المشهور واما على ما قلنا انه المشهور فهو مؤمن وان لم يشر فهم لا يعرفون كونه انتقل من الكفر الى الايمان الا بالاشارة

مراده

وهو الايمان اعترض ع بالقصور حيث قال وتعلم المؤمنون الذي علمهم الله وهو المعرفة وحقيقة الايمان وشرائع الاسلام واقتصر الشاذلي في الصغير على الايمان

فقال

فقال علمهم الله تعالى وهو الايمان انتهى وفيه قصور اتى كلام ع بشيء بحيث وذلك ان الايمان قد علمت انه الايمان الكامل وهو ثلاثة اشياء تصديق وقول وفعل وليس القصد تعلمها فيما يظهر بل القصد الاتصاف بها فالوجه ان يجعل قوله وتعلموا عجانا عن الاتصاف اي واتصفوا وحقق بقوله ما علمهم من ايجاد الله ذلك الايمان فيهم والتقدير واتصفوا بالايمان الذي اوجده الله فيهم ويمكن ابقاء الكلام على حقيقته ويقدر مضاف في قوله الايمان اي شرايع الايمان فتم يرد انه لا معنى لتعلم العلم لهم قلنا معنى عبارته شرعوا في تعلم ما وجب تعلمه عليهم افاده ع المواظبة على الشيء هو ما ذكر من الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والملازمة على الواجب والمندوب من حيث الفعل والمحرم والمكروه من حيث الفعل والمحرم والمكروه من حيث الترك وترك المباح لانه الفعل والترك لما جاز فعله وتركه لم يكن فيه حد

بالاستثناء قال في القاموس استثنيت امره اطعته والمراد بالتصريف اي منصوب الوقوف في جانب الواجب والمندوب بالاطاعة اي فعلهما وكذا يقال في قوله بالاجتناب اي تركهما وبتقرير ما هنا اندفع ما قاله ع متعقبا لعبارة الشم ونصه وهو اي كلام الشم يفيد ان من صدر عنه فعل الاوامر واجتناب النواهي لا على وجه المواظبة بان عاجلته المنية لا يكون واقفا على الحدود وعبارة غيره في ذلك تفيد ان ذلك من الوقوف لانه فسره بالعمل بالاوامر واجتناب النواهي ثم قال بقي شيء اخر وهو انه على ما ذكره الشاذلي يقال ما حكم من لا استثناء في جانب الاوامر دون النواهي مع ان العواقب في كل منهما يتوقع الامتثال والخروج من عهدة كل منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)